

أي مستقبل لمدينة تعجز عن تحقيق أحلام أطفالها؟ قسنطينة، الطفل يصرخ و المدينة تتفرج.

بغريش ياسمينية ، أستاذة محاضرة (أ) ، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة 2.

ملخص :

نعالج في ورقة العمل هذه واقع الطفل في المدينة، و هي دراسة نظرية تحليلية تركز على إبراز الجوانب العمرانية و الاجتماعية التي ينبغي أن توفرها المدينة لإعداد إطار حياتي أفضل للطفل حاضرا و مستقبلا، وقد حاولنا تسليط الضوء على هذه الجوانب و مدى توفرها بالمدن الجديدة بقسنطينة.

الكلمات المفتاحية: الطفل ، العمران، المدينة ، المسكن ، البيئة الحضرية ، التنشئة الاجتماعية ، المجتمع

Résumé :

Dans ce travail, nous traitons la réalité de l'enfant dans la ville, une étude théorique met en évidence les aspects analytiques urbain et sociale, qui devrait être assuré par la ville pour élaborer un cadre de vie meilleure pour l'enfant dans le présent et à l'avenir.

Aussi, nous allons réaliser une étude descriptive de la réalité des villes nouvelles de Constantine pour savoir ce qui a été aménagé pour une qualité de vie digne pour l'enfant.

Mots-clés: Enfant , Urbanisme, La ville, Logement, Environnement Urbain, Socialisation, Société.

مقدمة

إن النمو الحضري المتسارع الذي تعيشه المدن و المجتمعات الحضرية، و ما انجر عنه من سلبيات على بعض الجماعات الاجتماعية، دفع بالعديد من المختصين بتوجيه الاهتمام نحو الحلقة الأضعف و الأقوى في ذات الوقت في المدينة و هي الطفل، فبعد أن كان الاهتمام مركزاً على تفاعل ادوار الكبار أو البالغين، تجلّى للعيان أن الكثير من مشاكل الشباب تبدأ من سن الطفولة و تكبر معه و تؤثر عليه و على علاقاته و تفاعله و تواصله مع مجتمعه و قد يكون لها أثر سلبي خاصة في ما يتعلق بتنامي ظاهرة الإجرام و انحراف الأحداث و العنف في المدن، و الذي يمتد في مجمله إلى السنوات الأولى في حياة الطفل، لا سيما من حيث تأثير المكان و المحيط و البيئة التي نشأ فيها عدا عن أسلوب التنشئة و وسائل الضبط الاجتماعي و مستوى الأسرة الاقتصادي و غيره.

إشكالية البحث: غريب حقاً أمر مدننا، فعلى العكس من كل دول العالم التي شيدت مدناً جديدة تُراعى فيها شؤون المواطن و تحفظ كرامته و حقه في بيئة حضرية صحية و آمنة، شُيّدت المدن الجديدة و طُورت المراكز الحضرية و تعالت كتل الاسمنت و امتدت بغير روح و لا دفء، مدناً تفتقد للمعايير الدولية في جانبها البيئي، و الصحي و الأمني.

فمدننا عوض أن تكون أقطاباً صناعية منتجة للوظائف و للمواطن الصالح، أضحت أقطاباً إجرامية منتجة لشتى أنواع الجريمة، شذوذ، انحراف، مخدرات، دعارة حرب عصابات بين الأحياء، اغتصاب للأطفال و القتل أضحت تشكل يوميات المدن الجديدة التي سيطر فيها جانب الكمي للتعمير على الجانب الكيفي فحضر السكن و السكان و غابت التجهيزات الضرورية و المرافق الخدمية التي من شأنها أن توفر إطار حياتي أفضل للأفراد و تساعد في الاستقرار بالمدن الجديدة.

و بالتأكيد كان المتضرر الأكبر في كل هذا هو الطفل الذي يعتبر ركيزة المدينة و مستقبلها، في الوقت الذي تتجه فيه أغلب دول العالم إلى إنشاء مدن للأطفال و تخصص حيز مجالي معتبر لهذه الفئة فإن المتجول في مدنا الجديدة سيدرك لا محالة أن الطفل هو أكبر المقصيين في حسابات المدينة، حيث تضطر العائلات القسنطينية إلى قطع مسافات طويلة للمدن المجاورة مثل باتنة و جيجل، سطيف أو عنابة من أجل توفير قسط من الراحة و اللعب لأطفالها.

و بالتالي فالتساؤل المطروح إلى متى سيدوم هذا الوضع؟ و متى ستدرك مدينة قسنطينة و مسؤوليها أن الوقت قد حان للاهتمام بالطفل من أجل إعدادة ليكون رجل المستقبل؟ ألم ندرك بعد أن ارتفاع معدلات الجريمة بهذه المدن مرده إلى إهمال هذه الفئة من المجتمع؟

1- الإطار المفاهيمي للدراسة : و يتضمن كل من مفهومي الطفل و المدينة و هي:

1-1- تعريف الطفل: وفقاً للمادة الأولى من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة *، الطفل هو كل إنسان لم يتجاوز 18 وأما الطفولة فهي مرحلة لا يتحمل فيها الإنسان مسؤوليات الحياة، معتمداً على الأبوين وذوي القربى في إشباع حاجته العضوية و على المدرسة في الرعاية للحياة و تمتد زمنياً من الميلاد حتى قرب نهاية العقد الثاني من العمر وهي المرحلة الأولى لتكوين و نمو الشخصية وهي مرحلة للضبط و السيطرة و التوجيه التربوي، و الطفولة هي

أيضا الفترة التي يكون خلالها الوالدان هما الأساس في وجود الطفل و في تكوينه عقليا و جسميا و صحيا. (اليونيسيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة)

و من وجهة نظر علم الاجتماع تعرف الطفولة على أنها تلك الفترة المبكرة من الحياة الإنسانية التي يعتمد فيها الفرد على والديه اعتماداً كلياً فيما يحفظ حياته؛ ففيها يتعلم ويتمرن للفترة التالية و هي الجسر الذي يعبر عليه الطفل حتى النضج الفسيولوجي والعقلي والنفسي والاجتماعي والخلقي والروحي والتي تتشكل خلالها حياة الإنسان ككائن اجتماعي. (معن، 2006، ص 149)

1-2- تعريف المدينة: حضت المدينة على مر الأزمنة باهتمام متشعب من طرف الاختصاصيين الذين تنافسوا على تحديد تعريف لها، وكل عرفها حسب رؤيته و مجال اختصاصه من الناحية الايكولوجية، الاجتماعية، الاقتصادية، الفنية، العمرانية و غيرها، فتعددت التعاريف و التخصصات لكن يبقى الإطار العام أنها ذلك المكان الذي يجمع فئات متباينة من البشر يتلخص تواجدهم في تحقيق أهدافهم المشتركة بالعيش الكريم في وسط حياتي مناسب للفرد و الجماعة في وسط بيئة صحية ومستدامة، و يعتبر التنظيم إحدى المتطلبات الرئيسية لتشكيل المدن وإنتاج الأفراد و الجماعات عن طريق عقد اجتماعي معقد من أجل التنسيق لإخراج نموذج متكامل للمجتمع بدأ من اللبنة الأولى و هي الأسرة و محورها الرئيسي هو الطفل الذي يعتبر نقطة الارتكاز لرسم المستقبل. فالمدينة هي إطار حياتي، إنتاجي، اجتماعي، تاريخي، عمل فني، تحمل جمالاً و آداباً، تنتج إيديولوجية في النمط الحياتي، و في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية و يأتي هذا التمايز من التكوين السياسي و الإيديولوجي للحيز. فعندما دخلت الفوضى على المدينة أنتجت الأزمة، و بات من الصعوبة بما كان استرجاع نظام في مستوى الإنسان و إعادة الظروف الطبيعية إليه و منحه الوسائل لزراعة ثقافة الترفيه و خلق خلية إنسانية منتجة. (دليمي، ص 34) و فيما يتعلق ببحثنا هذا س نتناول مفهوم الطفل بأنه ذلك الكيان الاجتماعي، الاقتصادي، الثقافي والمستقل، الذي يركز عليه نمو المدينة، فهو حاضرها و مستقبلها، عدا عن اعتباره أساس التنمية الحضرية المستدامة، فهو الرقم الرابع في أوراق المدينة و صفقاتها، إن أحسنت استغلاله ضمنت مستقبلها و إن أهملته خسرت الزمان و المكان.

2- اتفاقيات حقوق الطفل: حضت الطفولة باهتمام خاص منذ عشرينيات القرن الماضي، حيث صاغت الهيئات الأممية اتفاقيات عالمية منها "اتفاقية حقوق الطفل" سنة 1989، و هي الصك القانوني و السند الدولي الذي يلزم الدول الأطراف بدمج السلسلة الكاملة لحقوق الإنسان، المدنية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، و قد ناضلت اليونسيف لترسيخ مظاهر حماية حقوق الأطفال ومناصرتهم و مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من طاقاتهم وقدراتهم. وتوثيق المبادئ الأساسية لتكريس عدم التمييز؛ و تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ الحق في الحياة، البقاء، النماء و احترام رأيه، بما يتلاءم و طبيعته و كرامته و إنسانيته، كل هذا في إطار المعايير الخاصة بالرعاية الصحية، والتعليم، الخدمات الاجتماعية المدنية والقانونية المتعلقة بالطفل، فالطفل ليس ملكاً لوالديه، بل هو كائن حي يتمتع بحقوق، وتتمثل الرؤية الجديدة للطفل كفرد مستقل ينتمي إلى أسرة ومجتمع يتمتع بحقوق وعليه واجبات (اليونيسيف)، و التجربة أثبتت أن أفضل طريقة للدفاع عن حقوق الأطفال و حمايتهم هي من خلال توعية المجتمع و تعليم الأطفال

المطالبة بتلك الحقوق و ممارستها و حمايتها من كل أنواع الانتهاكات مهما كان شكلها ومصدرها، و من الأساليب التي انتهجتها اليونيسيف لنشر الوعي بحقوق الطفل هي الرسوم المتحركة في شكل أفلام قصيرة صامتة تتضمن كل منها حق من حقوق الأطفال. (بودربالة، 2007، ص 340) كما شجعت الاتفاقية الدول الأعضاء على إتباع بعض الخطوات لتحقيق أهدافها منها:

- ضرورة منح الأطفال الأولوية كعنصر بارز في وضع السياسات في كافة المستويات الحكومية و تقييم انعكاسها عليهم.

- المراجعة التحليلية الملزمة لتحديد الموارد المالية المخصصة لنفقات الأطفال وضمان الاستخدام الجيد لهذه الموارد.

- شن حملات تثقيفية ونشر المعلومات بشأن الاتفاقية من خلال تدريب المسؤولين العاملين في أوساط الأطفال.

- إنشاء هيئات ومؤسسات قانونية مستقلة لتعزيز حقوق الأطفال (اليونيسيف).

لكن رغم هذا الكم من الاتفاقيات و الحقوق و المنظمات و الدول المساهمة في الاتفاقية، إلا أن الممارسات اليومية و الاعتداءات و الاغتصابات و القتل و العمالة و التشرد في الشوارع لا تنتهي، وما حال أطفالنا خاصة و أن الجمعيات و المنظمات التي أنشئت باسمه و استغلت براءته اختصرت مهمتها على الورق.

2-1- الإسلام و حقوق الطفل: تتفق وثيقة إعلان حقوق الطفل مع مثيلاتها في الإسلام إن لم تكن مستمدة منها، فالقرآن الكريم يحث على الحماية و الرعاية الكاملة للطفل و هو جنين و كرس الحقوق التي تصون طفولته و آدميته و تكفل حاجته إلى الأمن و التقدير الاجتماعي و النجاح و تعلم المعايير السلوكية و الحرية، و حرّم استغلاله و ابتزاز أمواله، كما كفل حقه في التسمية و التغذية و اللعب، و التعليم و التوجيه التربوي و المهني و حق الإرث في سبيل إعداده لخلافة الله في الأرض و تعميرها بالإيمان و الحب و السلام لتنمية استعداداته و مواهبه و توجيهها نحو الخير لما ينبغي أن تكون عليه علاقته بخالقه و بغيره من أبناء مجتمعه، و حقوق الطفل في الإسلام هي مسلمات يلتزم بها الجميع، و تحميها الشريعة الإسلامية. (السندي، 2008، ص 441).

3- التخطيط العمراني و حق الطفل في المجال: ينبغي على الطفل أن يدرك منذ الصغر أن المسكن هو المأوى الأمن الذي يلجأ إليه و ينشد راحته فيه، و بفضلته يتحسن مردوده و يضمن التوازن النفسي و العقلي و ترتفع معنوياته و يتعلم ربط علاقاته و يتعلم تقدير معنى الحياة من خلال ضمان استقراره بانتمائه إلى جماعة تربطهم المحبة و الألفة و التفاهم و التعاون و التكافل و التآزر الأمر الذي ينعكس إيجاباً على علاقاته مع المجتمع الأكبر، فالدراسات أثبتت أن الأطفال ليسوا دائماً متلقين و لا يستجيبون بأسلوب واحد للمتغيرات الاجتماعية كما أن رؤيتهم و تفاعلهم مع ما تقدمه المدينة من خدمات و وسائل يختلف عن توقعات الكبار الذين وضعوا هذه الخدمات، و يشير في نفس الوقت إلى ضرورة التركيز على الفروقات الاجتماعية و الاقتصادية عند دراسة تأثير الحياة الحضرية في المدينة على الأطفال مثل النوع، العمر، الطبقة الاجتماعية. (قطان و خليفة، 2003).

3-1- البعد النفسي للمسكن في حياة الطفل: ذهب علماء النفس إلى اعتماد تقنية الرسم باعتباره تقنية إسقاطية للتعبير عن علاقة الطفل بالمسكن، فهو بمثابة تمثيل الحالة العاطفية و التخيل عند الطفل و مكنوناته ورغباته و صراعاته، و يعرض "باشيلار" في كتابه "جماليات المكان" أهمية المسكن و يؤكد أنه حالة نفسية و أن صور

البيوت التي يرسمها الطفل يكشف من خلالها عن أعمق حلم للملجأ الذي يرى فيه سعادته، فإن كان الطفل سعيدا سوف يرسم بيتا مريحا، يتوفر فيه الأمن و الحماية، و إن كان تعيسا فسوف ينعكس ذلك من خلال الألوان القاتمة و الأقفال و غيرها. (طبارة 1995، ص 195) و يعتبر المسكن من أهم مقومات الحياة الأسرية، ففي كنفه يمكنها تأدية وظائفها الاجتماعية و التربوية و الأخلاقية، و المسكن الذي لا يتلاءم مع عدد أفراد الأسرة و لا يتوفر على أدنى شروط الحياة و مستلزماتها، يكون له تأثيرا سلبيا على أنماط سلوكيات أفرادها (دليمي، 2001). و الأثر الأكبر يكون بطبيعة الحال على الطفل الذي يبدو القصور واضحا عليه، حيث يجد صعوبة بالغة في تفهم الوضع فبالنسبة له المسكن الضيق شر مطلق ما دام لا يتوفر على مكان يمكنه أن يمارس في هواياته و يقفز و يركض و يلهو و بالتالي فالشارع لا مفر منه بقدر الشرور و المخاطر التي ينطوي عليها.

3-2- البعد الاجتماعي للتخطيط العمراني: بما أن المدينة عبارة عن أحياء سكنية متجاورة، فلا يمكن أن نعزل أثر التخطيط العمراني للحي وتصميم شوارعه ومرافقه العامة عن طبيعة النشاط البشري؛ فالتواصل بين سكان الحي وهذه المرافق يُبنى على طريقة تصميمها، و كذا تصميم مواقع مساكنهم، والمرافق العامة، والفراغات المكانية، بل يتحكم شكل تخطيط الحي في درجة التواصل بين سكانه، فالحي السكني ليس فقط التصميم والبناء؛ بل يتجاوز إلى الجوانب الاجتماعية التي تجعل من المكان الذي تعيش فيه الأسرة فضاء للتقارب الاجتماعي؛ فأغلب الدراسات التي تتناول الحي السكني تعتبره مكاناً للتربية، فللتسيج العمراني دوراً مؤثراً على العلاقات الاجتماعية بما يتضمنه من أنماط استخدامات الأرض وأنواع الشوارع وتوجيه المساكن.

فإذا غاب عن المخطط البُعد الإنساني العام للحي السكني؛ فلن يتمكن من توفير البيئة الملائمة لتحقيق التفاعل الاجتماعي بين سكان الحي الواحد، وإضفاء الروح الاجتماعية على التخطيط العمراني للحي.

3-2-1- جودة الحياة من جودة البيئة السكنية: حيث تتطلب تنمية البيئة السكنية وتحسين مستواها ودعم الإحساس بروح المجموعة بين السكان، وتمكينهم من المشاركة في إدارة الحي والعناية به، وتحث السكان على الاستفادة من جودة حيهم كالبينة التنظيمية والإدارية للحي وبالتالي المدينة وكذلك الشعور بالمسؤولية واندفاعهم إلى التكامل والتعاون والتآخي والتواصل بين أفراد المجتمع عموماً والجيران خصوصاً، كما أن نقص الحدائق والساحات العامة يقلل من حركة المشاة ويجعل تواجد السكان في الفراغات العامة والمشاركة نادراً، فتزداد بذلك العزلة بين القاطنين ويقل التعارف فيما بينهم مما يؤدي إلى ضعف العلاقات الاجتماعية. (بنغريط نورية رمعون، 2008).

4-2-2- بناء الحي هو بناء للإنسان: يعتبر الحي من أولويات العملية التخطيطية باعتباره عنصر من عناصر تكوين المدينة و حياة الأفراد عدا عن اعتباره إحدى أهم البيئات الأولية الحاضنة للطفل، إذ لا يمكن إنكار الدور الذي يؤديه في حياة الطفل حاضرا و مستقبلاً، فحب الطفل للمدينة يبدأ من حيه، و لكن ينبغي على المدينة أن تدرك أنها إذا أرادت أن يحبها الطفل و يحمل مشعل بناءها مستقبلاً و يحمي حماها فلتحبه هي أولاً و ذلك بأن تهئ له حيه، و تخصص له مجالا محترماً يأويه و مكان للعب لا يزعجه أحد فيه، و بذلك تغرس فيه بذور حبها و احترامها و خدمتها، المحافظة عليها.

إن الحي الذي يحترم و يوفي احتياجات الأطفال هو حي سيحبه الأطفال حتى عندما يكبرون، و إذا كان الحي هو الخلية التي تتكرر لتكون المدينة، فإن المدينة ستكون محبة للأطفال و مراعية لهم إذا كانت أحياءها السكنية كذلك، و قد ظهرت دراسات عديدة بهذا الشأن تبين كيف تكون المدينة صديقة للأطفال (السكيت، 2003)، و هنالك العديد من المدن العالمية التي بدأت في وضع المخططات العامة التي تهدف إلى تجسيد برنامج مدن صديقة للأطفال، على غرار البرازيل، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا و غيرها...

3-2-3- سلوك الطفل انعكاس لمستوى الحي: يؤكد الخبراء أنه يمكن معرفة مستوى الحي من سلوك أطفاله، فإذا كان الأطفال عدوانيين مع أنفسهم و مع زائر الحي فهذا دليل مؤشر واضح على تدني مستوى المدنية و التحضر لدى السكان، أما إذا كان الحي يكاد يخلو من الأطفال و لا يكاد يراهم الإنسان يمرحون و يلعبون بالقرب من منازلهم فهذا يعني تدني نسبة الأمان سواء من الطرقات أو المنحرفين، و حتى تدني المستوى الأخلاقي لدى السكان أنفسهم مما يجعل البعض يعزف عن الثقة بالجيران، بينما إذا وجدت الأطفال يلعبون في الحي حتى المساء وسط تواجد الآباء في جو يسوده التقدير و الاحترام المتبادل، فهذا مؤشر لارتفاع مستوى المدنية بالحي و سكانه و تجسيد فكرة الحي الفاضل الذي تسوده القيم الصحيحة، (السكيت، 2003)، و قد لا يعد من المبالغة أنه يمكن تحديد مستقبل المجتمع من خلال سلوك أطفاله، و عكس ذلك قد يؤدي إلى هلاك المجتمع لا محالة، فسلوك الطفل هو انعكاس لسلوك أسرته و محيطه و هو نفسه السلوك الذي يكبر معه و يعيش به في المستقبل.

4- تهيئة بيئة صحية للطفل: يحتاج الأطفال في المراحل الأولى من حياتهم إلى بيئة عمرانية تساعدهم على التعلم من خلال ممارسة اللعب، لأنه ضروري جدا لبناء مداركهم و اكتمال نموهم الفكري، و يؤكد الفاعلون حق الطفل على مدينته و من يرعاه توفير أماكن اللعب و هو حق عالمي تكفله له كل المجتمعات، و لكن وضع البيئة العمرانية غير المهيأة و لا تفي احتياجات الطفل جعل الكثير من الأولياء يحجمون عن السماح لأبنائهم بالخروج و التعلم و الاستمتاع في الشارع، إذ يقع الكثير من الآباء في معضلة الرغبة في إعطاء أطفالهم الفرصة للتعلم و الاحتكاك من خلال الخروج للحي و التفاعل مع الآخرين خوفا عليهم من المنحرفين و رفقاء السوء و المركبات التي تزارحهم، و تكون المشكلة أكثر تعقيدا للعائلات التي تقطن العمارات، فحياة الأطفال في الشقق السكنية حزينة جدا كما تقول دراسة تُرجمتها عنونها: العائلات في العمارات: قصص حزينة للأطفال (السكيت، 2003).

و هذا ما يؤكد الواقع، لأن تدهور بيئة الشارع و عدم إمكانية خروج الطفل للعب فيه، تجعل من المسكن سجنا للطفل و تؤثر كثيرا على تطوره و رسم مستقبله، و قد حاول المخططين و المعمارين التعامل مع هذه المعضلة بتوفير أماكن ضمن الحي للعب للأطفال تحت إشراف بالغ و بعيدا عن حركة السيارات، لكن يبقى الهاجس الأمني يهدد الكثير من الأطفال حيث فرض حضر التجول على الأطفال في المدن الجديدة بقسنطينة و اضطرت الكثير من العائلات إلى الاكتفاء بوضع أبنائها خلف سياج النوافذ خاصة بعد مقتل ثلاث أطفال بعلي منجلي و ماسينيسا و انتشار ظاهرة الاختطاف.

5 - الحاجة إلى بيئة آمنة: يعتبر الأمن أكثر ما ينشده الإنسان في بيئته و محيطه، و حاجة الطفل للأمن أكثر من الفرد الراشد، و الشعور بأن البيئة الاجتماعية بيئة صديقة و آمنة و الإحساس بالاحترام و التقدير و الانتماء داخل الجماعة، و الحاجة إلى الأمن تستوجب الاستقرار الاجتماعي و الأمن الأسري، و الفرد الذي يشعر بالأمن و

الإشباع في بيئته الاجتماعية المباشرة، يميل إلى تعميم هذا الشعور، و يحس في الناس الخير و الحب و يتعاون معهم، و العكس صحيح، فكلنا في حاجة إلى التقبل و القبول الاجتماعي، و الشخص الآمن يشعر بإشباع هذه الحاجة و بالثقة و الاطمئنان النفسي، فالحرمان المبكر من الرعاية الأسرية يظهر الحاجة الماسة للأمن، و يؤثر تأثيراً انفعالياً و جسمانياً خطيراً، و يؤدي إلى ظهور اضطرابات نفسية مختلفة، فالحاجة للأمن تدفع الفرد إلى التجمع مع الآخرين و التفاعل معهم وتشكيل كيانه وسط اتحاد متكامل الجوانب من شأنه تحقيق الأمن و الطمأنينة للجميع، و توفير الإحساس بالبيئة الاجتماعية و الصديقة. (حافظ، 2008، ص 25). (أنظر الشكل رقم 1)

5-1- التخطيط و سلامة الأطفال: للبيئة العمرانية أيضاً دوراً كبيراً في التشجيع على الجريمة أو الحد منها وتوفير بيئة آمنة لجميع السكان أطفالاً وكباراً. يرى أنصار المدرسة التكاملية أن أسباب الجريمة ليست سبباً واحداً بعينه، بل هي أسباب مجتمعة بعضها داخلي للفرد والبعض الآخر خارجي، أي يتصل بالبيئة الخارجية للفرد، فالاهتمام بحلقة دون أخرى يؤدي إلى انفراط عقد الأمن، وتصبح الحلقة الضعيفة مصدر خطر على حلقات العملية الأمنية في المجتمع، خاصة و أن النمو الجسمي والاجتماعي والمعرفي الطبيعي والسليم للطفل يتطلب المرور بالعديد من التجارب خلال فترة نموه. تتم بعض هذه التجارب داخل المسكن وتحت إشراف الوالدين والكبار من أفراد الأسرة، والآخر يجب أن يتم خارج حدود المسكن في المدرسة والمسجد والحديقة والملعب مع أقرانه وداخل الحي. فهناك مجموعة من الأنشطة الخارجية الجماعية التي يتم من خلالها مزاولتها تطوير مهارات العلاقات الاجتماعية التي تتكون بين الأطفال، والمعرفة التجريبية لعناصر البيئة الطبيعية والمبنية المحيطة بهم، والمهارات البدنية التي تتسنى لهم من خلال الانطلاق الخارجي واللعب الجماعي (أنظر الشكل رقم:2)، ولكن عند انخفاض مستوى الأمن والسلامة في الحي يضطر الوالدين تحت الإحساس بالخوف من تعرض أبنائهم لمخاطر السيارات المسرعة وحوادثها الفتالة، أو الوقوع تحت براثن المنحرفين والشواذ ومروجي المخدرات ومتعاطيها، إلى حجز أبنائهم داخل جدران الوحدة السكنية ومنعهم من الخروج إلا نادراً و برفقة الكبار، ويحرم الطفل بالتالي من كل أو بعض تلك التجارب خصوصاً إذا كانت الوحدة السكنية صغيرة، وقد تقوم بعض الأسر بتوفير بعض عناصر الترفيه (مثل المسبح، ومراجيح الأطفال، ومساحات للعب الكرة) ضمن أفنية المسكن، بما يصاحبها من زيادة في مساحة الأرض المطلوبة لكل وحدة سكنية وما يرافقها من تكاليف باهظة، معتقدين أن ذلك يحل المشكلة، ويقدم بديلاً كافياً عن السماح لأطفالهم من مزاوله حياتهم الطبيعية داخل الحي (باهمام، 2011)، و لكن يبقى الأمر يتمحور حول السلبات المترتبة عن حرمان الطفل في تكوين العلاقات الاجتماعية مع أترابه و التعلم عن طريق التجربة و الملاحظة و المشاركة. (أنظر الصور المرفقة)

6- دور مؤسسات الإنتاج الأولى في تكوين شخصية الطفل: يرى علماء النفس و الاجتماع أن الخطورة في دور الأسرة تكمن في بداية حياة الطفل، إذ ترتسم في السنوات الأولى الخطوط و الاتجاهات الأساسية للشخصية المستقبلية و قد لاحظ علماء الإجرام، أن السلوك المضاد للمجتمع عموماً تظهر بوادره في عهد الطفولة في صور مختلفة كالعناد الشديد، أو الهروب من البيت و المدرسة و السرقات البسيطة من البيت و المحيط القريب و العدوان، كما وجدت أكثر الدراسات التي أجريت على المنحرفين أن التاريخ الطفولي لأغلبهم لا يخلو من الصور السلوكية المضادة للمجتمع. (عبد المعطي، 2003، ص 511).

و بالتالي تقتضي الضرورة العمل على تركيز الجهود على توفير البيئة الملائمة التي تساعد الأسرة و المدرسة و المراكز الدينية على أداء مهامها من حيث تربية و تكوين و تثقيف الطفل و إعداده للمستقبل حتى يكون مواطناً صالحاً، و يمكن تحديد ادوار المؤسسات الفاعلة في حياة الطفل في ما يلي:

6-1- الأسرة مصدر منح المركز الاجتماعي للطفل: لا يمكن بما كان اختصار دور الأسرة في التناسل و الإنجاب و توفير الحماية للطفل، فالأمر أبعد من ذلك، و اكبر بكثير من أن يقلص في الرعاية الأبوية خلال فترة الطفولة لأن الأسرة هي مؤسسة التنشئة الاجتماعية الأولى التي تغرس القيم و أصول التربية و تشرّب التراث الثقافي بما يزرع من عادات و تقاليد و مبادئ دينية و لغة طوال مرحلة التربية فالأسرة هي مصدر إعطاء المركز الاجتماعي للطفل، بالرغم من أن المجتمع الحديث قد أعفى الأسرة من الكثير من الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية و الدينية و حتى التربوية في كثير من الأحيان، حيث حلت الأم البديلة، المربية و الحضانة و المنظمات الاجتماعية محل الأدوار التي تؤديها الأسرة مما ينعكس سلباً على العمارة السكنية و التفاعل الاجتماعي و التواصل.

و للأسف ففي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة للكثير من الأسر الجزائرية و خروج المرأة للعمل كان له الأثر السلبي على حياة الطفل و تربيته و تكوينه نظراً لغياب الحاضن و الواعظ و المربي و الموجه المؤثر و الفاعل الأساسي في حياة الطفل الذي يضطر إلى مواجهة الحياة بمفرده رغم صعوبتها و رغم صغر سنه و قلة حيلته و خبرته.

6-2- المدرسة مصدر التكوين الإعداد و التأهيل: المدرسة كمؤسسة اجتماعية، أنشئت لغرض المحافظة على ثقافة المجتمع و تمريرها عبر الأجيال و توفير الفرص الملائمة للطفل كي ينمو جسدياً، عقلياً و اجتماعياً، فالمدرسة هي الكفيلة بتوجيه مهارات الطفل و خياله، للنجاح في حياته و تنمي مداركه و شخصيته و تحرره من الاعتماد على الغير و تلقنه مسؤولياته و ترشده لتحديد مستقبله، لكن المدرسة الجزائرية اليوم فقدت هويتها، في ظل التأثير البالغ للعولمة على عقلية المجتمع و أفراد و عجزت عن المنافسة و تقديم البديل الذي يمكنها من خلاله فرض تواجدها و نمطها و مساهمة التغيرات. (أحمد، 2007، ص 308)، فالمدرسة التي تعد بمثابة مؤسسة الإنتاج الثانية التي تستقبل و تكمل مسيرة التكوين و التكوين و التأهيل بعد الأسرة تخلت عن دورها و فقدت سيادتها حتى على الطفل، و قد ترجم هذا الضياع و الاغتراب في أرقام التسرب المدرسي إذ بلغ أكثر من 25 ألف تلميذ سنة 2012، يرجع الخبراء أسبابها إلى الأوضاع التربوية و الاجتماعية التي يتخبط فيها التلاميذ (النهار 2012)، عدا عن تنامي ظاهرة العنف بكل أشكاله داخل محيط المدرسة، هذا المحيط الذي يفقد لتقديم البديل الإيجابي للطفل كالمناقشات الفكرية، الثقافية أو الرياضية التي تساعد على شحن طاقات الأطفال ايجابياً و تفريغ الطاقات السلبية بأسلوب علمي موجه، و النتيجة أن أضحت المدرسة مجرد قفص يحتجز فيه الأطفال لساعات، ليطلق سراحه بعد الدوام و تبدأ مظاهر المشاجرات و الألفاظ البذيئة و الاعتداء على المحيط و الأفراد.

6-3- المسجد مصدر القيم الدينية و الروحية للطفل: يؤدي المسجد دوراً رائداً في عملية الضبط الاجتماعي، إلى جانب الأسرة و المدرسة و الإعلام و أجهزة الأمن و القوى الاجتماعية المعنية الأخرى، فالمسجد يستطيع تأصيل الأخلاق الإسلامية التي تعد الحصانة الواقية من كل أنواع الانحراف، فالأخلاق وحدها قادرة على تحقيق عملية الضبط الاجتماعي برمتها، فالأخلاق قوام المجتمع السعيد و الراقي و العامل الأول في استقراره ما بقيت، و إن

ذهبت يتصدع و يتهاوى و لا ديمومة حياة لأي مجتمع إنساني غيرها، و بما أن رسالة المسجد في الإسلام تتركز في المقام الأول على التربية الروحية فإنها بذلك تقوم على بلورة الشخصية الأخلاقية عند المسلم.

وقد نادى الكثير من المعمارين العرب و المسلمين بضرورة إنشاء الفراغ المركزي تكون نواته المسجد و أن يكون اختيار موقعه المعيار التخطيطي الأساسي لتحديد حجم الحي والمجاورة السكنية، وتوزيع عناصرها، وتصميم شبكة الطرق بها، فللمسجد من الخصائص العمرانية ضمن منظومة الحي السكني مالا يتوفر لغيره من مباني وعناصر الخدمات الأخرى، ففيه يجتمع السكان خمسة مرات في اليوم (باهمام، 2008).

ففي ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة للكثير من الأسر الجزائرية بالإضافة على الظروف الأمنية و العولمة كان لها الأثر البالغ في الاهتمام بالطفل و احتياجاته من كل المحيطين به سواء الأسرة، المسجد أو المدرسة.

7- التخطيط التنظيمي لحياة الطفل: إن تدريب الطفل على تنظيم الوقت وحسن استغلاله و استثماره فيما ينمي قدراته الفكرية و الجسدية و النفسية هي من العوامل المساعدة على حسن تكوينه، و هي مهمة يتكفل فيها كل القائمين على تنشئته بداء من أسرته و انتهاء بتوفير البيئة العمرانية المساعدة في تأدية و ترتيب هذا النشاط.

7-1- تأطير أوقات لعب الأطفال : أكدت الدراسات أن للتجارب الأولى في حياة الطفل اثر عميق في تحقيق النجاح في حياته المستقبلية، فاللعب بالمناطق المفتوحة الخارجية له مزايا تنموية و صحية على حياته، إذ يوفر الانشراح و السرور و يساعد على تنمية مداركه بالمخاطر و المجازفات و ينمي مهاراته الاجتماعية ، الانفعالية و الحياتية كلما اتسع الإطار المادي و الطبيعي، و إذا ما حرم الطفل من فرص اللعب في الفضاء المفتوح بالمشاركة فقد يترتب عليه أثار سلبية على نموه و صحته و مستقبله. (عبد، 2008، ص 36) فبقدر الحاجات البيولوجية للفرد فالطفل يحتاج لأماكن تلبي حاجاته في الركض و اللعب الجماعي بما يؤمن له التكوين السليم لطاقاته الفكرية و التكوين السليم عقليا و جسديا. (فؤاد و سعد 1999، ص 129)، لكن واقع مدينة علي منجلي يبين أن بيئة لعب الطفل غير مهيئة تراحمه فيها الحيوانات و الكلاب الضالة و المنحرفين و القمامة و بقايا مواد البناء الصلبة على الرغم من الخطورة التي تكتنفها، هي ما وفرت له المدينة و الجماعات القائمة على التكفل به، فما عسانا أن ننتظر منه مستقبلاً، فالوسط الحضري بصفته هذه، إما أن يدفعه للانعزال و الانطواء و بالتالي النعمة على المجتمع، و إما التعامل بكل خشونة و وحشية مع ما توفر له رغم قساوته، مما يولد له نوع من العنف و الذي يكبر معه و يكون أسلوبه في التعامل مع المحيط. (أنظر الصور المرفقة)

7-2- استثمار الطفل لوقت الفراغ: بالرغم من حث ديننا الحنيف على تقدير الوقت و تحذيرنا من سوء استغلاله، إلا أننا نقصر في استثمارنا لوقت أطفالنا و تلقينهم تنظيم الوقت وفق مجال الوظائف اليومية لأنه من المهام التي سترافقه طيلة حياته و تساعده على النجاح، فتتظلم الوقت من عوامل تنمية الإدراك و مراقبة السلوك، بما فيها تخصيص وقت للراحة الجسدية و الفكرية. (ليلة، 2003، ص 28). فلو وجد الطفل التنظيم الموجه ليومياته، و البيئة العمرانية المهيأة التي توفر له قاعة الرياضة لممارسة هوايته و تنظيم و توجيه طاقاته و تخصيص حيز من الزمن للراحة الجسدية و النفسية للاستعداد ليوم جديد بنفس جديد لما بقي له الوقت لمجالسة المنحرفين في الشارع و الشجارات و تقليدهم و محاكاتهم.

و في دراسة ميدانية بقسنطينة (دليمي 2005، ص132) تبين أن 80% من العينة يطالبون بتوفير التجهيزات الخاصة بالتسليّة الجماعية للمساعدة على تأطير حياة الأطفال داخل مجالهم، حيث ينتشرون بكثافة في الشوارع في جو تسوده الفوضى و الارتجالية و المشاجرات، و الذي يعد عاملاً أساسياً لبداية الانحراف و ولوج عالم الجريمة، و قد أوعزت الأسباب بالدرجة الأولى إلى ضيق المسكن و الازدحام ، علماً أنّ التواجد المكثف للأطفال في الشارع، يعدّ شكلاً من أشكال معارضة الأطفال لسياسة وضعت بدونهم أو ضدهم، فتحوّل الشارع إلى فضاء للعب من طرف الأطفال، وهو مؤشر فشل لجزء من السياسة العمرانية.

و بالتالي فكل من الطفل و المدينة مرآة عاكسة للآخر، فكلماً أبدعت المدينة في تهيئة المحيط العمراني و تخطيط البيئة الصحية الملائمة، كلما ساهمت في إنتاج طفلاً متوازناً حاضراً و بالتالي مواطناً صالحاً مستقبلاً، و كلما نأت عن ذلك و عجزت عن توفير بيئة مساعدة لتكوين الطفل و تطوير مدرّكاته بالتخطيط الجدي و الجيد لإنجاز المجال و الحيز الذي يخص الطفل سواء في البيت أو الحي أو المدرسة و مساحات اللعب أي كلما أساءت إليه و تجاهلته كلما أساءت لحاضرها و مستقبلها و حملت في طياتها بذور فناءها، و يضحى من الصعب إن لم نقل من المستحيل أن تسيطر على ما أنتجه تجاهلها لجيلها فقد أنتجت شخصاً منحرفاً أو معقداً سيكون سبب دمار مستقبلها.

8- نماذج عالمية للمدن الصديقة للأطفال:

8-1- الطفل ضمن الخلية العمرانية الصغرى (الحي): تعتبر مدينة نيويورك الأمريكية من أوائل المدن التي وفرت ملاعب الأطفال ضمن الحي في بدايات القرن الماضي، و قد كان اختراع فكرة ملاعب الأطفال في الحي يهدف إلى إبعاد الأطفال عن الشوارع و عزلهم في بيئة صممت خصيصاً لهم بفئات عمرية مختلفة، ملاعب للأطفال ما قبل المدرسة، ملاعب للأطفال في الصفوف الأولى من المدارس و هكذا حتى فئة المراهقين، و توفير ملاعب تناسب فئاتهم العمرية، فقد كان فصل الأطفال عن البالغين و تصنيفهم ضمن مجموعات عمرية مختلفة جزء من سياسة شاملة تجاه الطفل.

كما ظهرت في أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية منذ بدايات القرن 19، فوجود الطفل في شارع آمن ضرورة ملحة لتطوره و تطور مجتمعه، فحرمان الأطفال من الاحتكاك و التواصل و التفاعل و المشاركة، و عزلهم عن اللعب مع أقرانهم ستكون نتائجه وخيمة على حاضر الطفل و مستقبله، و قد حاولت العديد من الدول الغربية تحويل بيئة الشارع إلى مكان آمن للطفل و كمثال على ذلك فكرة "ألونرف" و التي تهدف إلى إجراء تعديلات تأثيثية على الشارع و إغلاق نهايته أمام المركبات، هذه الفكرة طبقت في هولندا و لاقت نجاحاً كبيراً، و تلتها بعدها بريطانيا "هاوم زون" أو منطقة الفراغ المحيط بالمسكن.

أما عندنا فالطفل يفتقد للتجارب التي تخدمه أو حتى محاولة تطبيق التجارب الناجحة و الاستفادة منها لصالح أبنائنا و الأمر لا يمكن تفسيره إلا بغياب الوعي بحجم المشكلة و فضاعتها ، و الافتقار لآلية واضحة من خلال المشاركة الفعالة لكل الفاعلين و المختصين في إدارة الأحياء، و أن أمر توفير بيئة عمرانية آمنة للطفل في المدينة ليس من الأولويات المدينة و لا القائمين عليها.

8-2- الطفل ضمن الخلية العمرانية الكبرى (المدينة): إن مضمون فكرة المدن الصديقة للأطفال لا أن يكون الطفل

مجرد فئة مستفيدة، و إنما مواطن فاعل يسهم بأفكاره و آرائه و خبراته في وضع السياسات و الحلول العملية

لمشكلات الأطفال عامة، و تحليلها بشكل منتظم و تعديل السياسات و القوانين و التشريعات و الميزانيات، بمشاركة الأطفال غرض تلبية احتياجاتهم بشكل أفضل، كما يمكن تفعيل مشاركة الشباب و أولياءهم، مما قد يعطي انطبعا و أفكارا تختلف عن تلك التي يقدمها الإداري و المكلفين بالخدمة، فالمدينة الصديقة للطفل هي مدينة أو منظومة حكم محلي تلتزم بتطبيق حقوق الطفل و يكون فيها الأطفال و احتياجاتهم و أولوياتهم و حقوقهم جزء لا يتجزأ من السياسات و البرامج العامة و القرارات المتخذة و بالتالي فالمدينة الصديقة للطفل هي مدينة تناسب الجميع. ولعل امثلة بعض الدول تغني عن اهمية الهيئات الضامنة لحقوق الطفل على مستوى المدينة، ومنها:

*** مجلس بلدي للأطفال "بيارا منسا" البرازيلية:** إن أهم ما يجعل هذا البرنامج ناجحا هو الإيمان الكامل بأهمية مشاركة الطفل في صناعة البيئة العمرانية، الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية المحيطة به، ففي البرازيل بمدينة بارامانسا (إيلينا قيرا 2012) تم تشكيل مجلس مكون من الأطفال يشرف على ميزانية محددة ليتم صرفها على الاحتياجات العمرانية الاجتماعية و الاقتصادية لهذه الفئة من المجتمع، و تم انتخاب جميع أعضاء هذا المجلس من قبل زملائهم حتى يكون التمثيل في المجلس عادلاً و معبراً عن احتياجات الطفل، و يتعلم منذ الصغر كيفية اختيار ممثليه و يعبر عن رأيه و يستمع لرأي الآخر و يتعلم المشاركة المجتمعية و الانتماء و المناقشة و رسم الخطط و البرامج، و تحديد حاجياته و حقوقه و واجباته، و الأهم من ذلك أن يتعلم كيف يحول أفكاره و حاجاته و معاناته اليومية في مجتمع المدينة إلى مشاريع يمكن تنفيذها من خلال الأنظمة البلدية و أضحت هذه البلدة المغمورة مثلاً يحتذى به في أمريكا اللاتينية.

9- واقع مدينة قسنطينة: عرفت قسنطينة طفرة عمرانية منذ سنة 2000 تجسدت في إنجاز مدينتين جديدتين (علي منجلي و ماسينيسا)، عدا عن المشاريع التنموية الضخمة، بإنجاز الجسر العملاق، و الطرقات السريعة و الأهم كان القضاء على السكنات القصديرية و الهشة عامة و التي طالما كانت مصدراً لمختلف الأمراض الاجتماعية، لكن بعد أكثر من عشرية تم تعمير المدينتين الجديدتين، و في ظرف قياسي تم تفريغ أكثر من 400 ألف ساكن، حيث تم التركيز على توفير السكن دون الاهتمام بالتجهيزات و المرافق الضرورية و الخدمات التي يحتاجها المواطن، مما أدى إلى حدوث مشكلات اجتماعية خطيرة (بغريش: 2010) أثرت على السكان، و في ظل هذه الظروف بات الطفل الضحية الأكثر معاناة بين فئات المجتمع، فلم يجد في ظل المدن الجديدة الاستقرار الذي كان يحلم به، و لا مكان في المدرسة حيث بلغ العجز في المدارس بالمدينة الجديدة علي منجلي مائتين بالمائة (يونس 2013) و لا مساحات مهيأة مخصصة له رياضية، ثقافية أو ترفيهية يمكن أن يطور مهاراته فيها، بالإضافة إلى أقفاص السكنات الاجتماعية ذات الغرفتين أين تقطن العديد من العائلات الذي اعتبروه مهينا لكرامتهم، وساحات اللعب في المقابل تزاخمه فيها الحيوانات الأليفة و الكلاب الضالة و مخلفات البناء الصلبة بخطرورها، و باتت المدن الجديدة تعيش على سفيح ساخن يهدد بتفجير الوضع في كل حين مما يتطلب التدخل السريع للقائمين على شؤون تسيير المدينة من أجل التخفيف من الأزمة و تهدئة الوضع، هذا الواقع المرير الذي ترجم في شكل تدخلات عديدة من المسؤولين في محاولة لترقيع الوضع لكنها لا تتعدى كونها ملاحظات و وعود.

9-1 ظروف تعمير المدينة: انطلقت الأشغال بعلي منجلي سنة 1998 (بن ميسي(2004)ص 42) و برمجت لاحتضان 250 ألف ساكن، بطاقة استيعابية 50 ألف مسكن باحتياط عقاري 1500 هكتار منها 3500 هكتار

متاحة(أنظر الخريطة رقم 1)، و في سنة 2000 تم إنجاز حوالي 1000 مسكن ضمن 3 وحدات جوارية أهمها الوحدة الجوارية 6 و التي بلغت نسبة الانجاز بها 80 بالمائة، إلى جانب السكن الجماعي و التجهيزات الضرورية مثل المدرسة و المتاجر، البلدية، البريد و المواصلات و بعض الخدمات الإدارية، لكن الغريب أن حجم السكان تضاعف لأكثر من 300 بالمائة، بينما وتيرة إنشاء التجهيزات بطيئة جدا فمثلا لم يتم إضافة سوى مركز بريد واحد، فبعد أن كان عدد السكان سنة 2001، 1572 نسمة (لعروق، (2004)، ص 12) ارتفع سنة 2010 ليلبلغ حوالي 250 ألف نسمة، و في سنة 2013 وصل لما يقارب 350 ألف نسمة، و حتى التوقعات ارتفعت لأفاق سنة 2015 حدود 450 ألف نسمة، لكن عنصر الاختلال واكب قوة التعمير بقدر القصور في توفير ما يكافئها من الخدمات و التجهيزات و المرافق، و بمقارنة بسيطة مع تعمير المدن الجديدة في مصر نلاحظ أنه تم إقرار إنشاء أربعة مدن هي الـ10 من رمضان، السادات و 6 أكتوبر و 15 مايو، و توالى المشاريع لتصل إلى 20 مدينة جديدة بقدرة استيعاب 3.5 مليون نسمة سنة 2006 و 8 مليون نسمة في أفق 2017، لكنها تحولت لمدن أشباح و عانت عزوف المواطنين عن التوطن فيها و بين تعداد 2006 أن عدد السكان بها لم يتعدى 800 ألف نسمة أي ما يعادل 20 بالمائة من إجمالي السكان المتوقع، (شوكت، (2013)، وهو الواقع المعاكس تماما لحال علي منجلي حيث تضاعف عدد السكان بها خلال عشر سنوات لأكثر من 300 بالمائة، و هذا بسبب عمليات الترحيل المستمر لأصحاب السكن الاجتماعي الذين عجزوا عن التأقلم مع الظروف البيئية الجديدة خاصة في ظل النقائص المسجلة.

9-2- المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المدينة: و من وجهة نظرنا و بعد الاضطرابات اللامتناهية التي تعرفها المدينة الجديدة، مثل حرب العصابات بالوحدة الجوارية 14 المستمرة منذ حوالي السنة، يبدوا جليا أنه من غير المنطقي الإعلان عن مدينة جديدة من دون أن تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها فالذي يحدث على مستوى مدينة علي منجلي لا يمكن وصفه إلا بالفوضى العارمة على مستوى الانجاز و التنفيذ، فأن يتم جلب مئات الآلاف من الأشخاص و توطيئهم دون التخطيط لما يلزمهم من تجهيزات صحية، تعليمية، إدارية و المواصلات، رغم الشكاوي المتواصلة للمقيمين و الإحساس بالتهميش، إلا أن السلطات واصلت عمليات الترحيل بلا توقف و يمكن إجمال المشاكل التي يعاني منها سكان المدينة فيما يلي:

9-2-1- مدينة الكتل الإسمنتية بلا روح و لا ثقافة و لا هوية: توحى النظرة الأولى إلى المدينة أنها ليست سوى كتل إسمنتية و عمرانية متراسة تفتقد إلى الروح الترفيهية و الثقافية أو السياحية، اللهم إذا ما أخذنا في الحسبان الهوية العلمية حيث تضم مدينة علمية بهيكلها تعتبر صرح علمي هائل لكن وقوعه داخل النسيج العمراني. (أنظر الخريطة رقم 1)

9-2-2- التركيز على تهيئة المدينة الأم دون الانتباه للمخاطر التي أصابت المدينة الجديدة: إن الوجهة التخطيطية التي سطرته الجهات المختصة بتحويل مدينة قسنطينة إلى قبلة سياحية و استرجاع مكانتها التاريخية و الثقافية و العلمية، و هي على مشارف احتضان تظاهرة قسنطينة عاصمة الثقافة العربية 2015، أدى إلى وضع مدينة علي منجلي في ذيل الاهتمام، حيث تتم عمليات الترحيل من المركز الأم، دون الاكتراث للعواقب السلبية لهذا التعمير العشوائي و العمل على تحويل المشاريع الإنمائية الموازية لتوفير التجهيزات و الخدمات الأساسية لتحقيق الاستقرار للسكان، و باتت المنطقة كلها ورشة مفتوحة على كل الاحتمالات.

9-2-3- الازدحام المروري: حيث تعيش المدينة حالة من الاختناق المروري خاصة ساعات الذروة و على المركز التجاري "الرتاج" و محيطه باعتباره الوحيد الذي يلبي القدرة الشرائية للمواطنين.

9-2-4- استفحال الأمراض الاجتماعية الخطيرة: في ظل تركيز الدولة على عملية التعمير و الاهتمام بالجانب الكمي دون الكيفي، و بالأخص من الناحية الأمنية، مما لا يتيح أبدا الفرصة للسيطرة على المدينة خاصة و أنها تعج بالمجرمين و أصحاب السوابق المرحلين من المناطق العشوائية، حيث اغتتم هؤلاء فرصة عدم معرفة الأشخاص لجيرانهم و القيام بعمليات سطو واسعة مست أحياء الفيلات الراقية و أبراج عدل لدرجة نقل أثاث البيوت كاملاً. (لونيس، 2013)

9-2-5- استفحال تجارة المخدرات واستهلاكها: و التي أصبحت حسب شهادات السكان تمارس جهاراً نهاراً أمام العمارات و تحت الشرفات و أمام المدارس بدون وازع و لا رادع في غياب سلطة الأمن و الضبط.

9-2-6- انتشار بيوت الدعارة: و التي تجاوزت حسب تحقيق ميداني أكثر من 500 وكر (لونيس، 2013)، حيث عمد هؤلاء إلى استغلال الشقق الشاغرة و المؤجرة لممارسة هذه الأعمال غير الأخلاقية بلا رادع قانوني أو أخلاقي، و عدا عن تواجد الإقامات الجامعية داخل النسيج السكاني، مما ساهم في استفحال الظاهرة في ظل عدم وجود خطة لمحاربتها أو القضاء عليها مما خلق متاعب أخرى للسكان.

9-2-7- تشويه مناظر و شكل العمارات: من خلال التغيير في شكل الشرفات و البناء كل حسب هواه فالبعض اختار الطوب فيما فضل آخر الحجر الأحمر و منهم من استعمل القصدير و أفضلهم اختار الألمنيوم و الزجاج مما شوه وجه العمارات.

9-2-8- تحويل المدينة إلى إسطنبول مفتوح: من خلال تربية الحيوانات و الممارسات المشينة بامتهان مهنة الرعي و صور بغض الحيوانات (أغنام...) تتجول في مداخل العمارات و بين الأحياء و تحتل أماكن لعب الأطفال و تتخذ من القمامة و المزابل المتناثرة في كل الأرجاء مرعى لها و تحويل المدينة إلى إسطنبول مفتوح على كل المناظر المقززة، كل هذا بالطبع في غياب قانون رادع لمثل هذه المناظر المشينة التي أساءت كثيرا للمدينة الجديدة.

9-2-9- تحطيم ألعاب الأطفال: بعد وقوفنا على الحالة المزرية لمساحات لعب الأطفال و التي لم يبق منها إلا الهياكل، و بعد استفسارنا أكد لنا السكان أن البعض منهم تعمد كسر و تخريب ألعاب الأطفال، و السبب هو الضجيج الذي يصدره الأطفال أثناء تجمعهم و التفوه بالألفاظ البذيئة، مما يضع علامات استفهام كبيرة، إذ و بدلا من توجيه أبناءهم للتكيف الايجابي مع البيئة الجديدة و تدريبهم تدريجيا على انتهاج السلوكات المهيبة و الكف عن استعمال الكلام البذيء و الخشونة و العنف اللفظي و المادي، غير أن العكس هو الحاصل حيث بادر الآباء إلى انتهاج العنف سبيلاً في التعامل مع أبناءهم و اللجوء إلى عملية تحطيم ألعاب الأطفال و الساحات المخصصة لهم، لا يمكن أن ننتظر منه خيراً، لا للسكان و لا للمدينة و لا للمجتمع (انظر الصور المرفقة). و بالتالي فإن البيئة العمرانية المتاحة للطفل كانت الأكثر تضرراً نتيجة الإهمال من قبل السلطات و حتى الأهالي الذي تسببوا في تخريبها عمدا و عدم المحافظة عليها، بدأ بالمساحات الخضراء إلى تحطيم الألعاب إلى غياب الدور التوجيهي و التربوي للأهل قبل المسؤولين، و عليه يبقى الطفل دائما الخاسر الأكبر حاضرا و مستقبلا في مدينة تجاهلته و هل أجلوا أحلامه إلى بعد حين.

الخاتمة: و خلاصة لكل ما سبق يمكن القول أن حياة الطفل في وسط كتلة إسمنتية و حرمانه من اللعب بالشارع مع أقرانه سيسبب له الحزن و الانطواء، لهذا وجب الحرص على جعل المدينة و أحياءها صديقة للأطفال، و التي تجسدت في واقع العديد من الدول و القائم على فكرة الفراغ المركزي مثل الحديقة المتكاملة المزودة بالخدمات الرياضية و الثقافية و الفكرية و الذي قد يعوض على الأطفال في استيفاء حاجياتهم في حال اعتبار حيهم بيئة غير آمنة، و بالتالي يتجلى للعيان أن الحل بيد الجماعات الاجتماعية التي تنازلت عن أداء أدوارها الاجتماعية و عليها الاستدراك و العودة إلى دورها الطبيعي الذي وجدت من اجله بدءا بمؤسسات الإنتاج الأولى للتنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة و المدرسة و المسجد و الجار و الرفقة الحسنة، و دور الإعلام و الاتصال و مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى حتمية الاقتناع بإرساء قواعد الحل الشامل و المتكامل ليس بيد شخص و إنما بتضافر جهود الفاعلين الرئيسيين رجل السياسة و رجل الأعمال و رجل الإعلام و رجل الدين، و هيئة التخطيط و التسيير و التنفيذ و المتابعة الميدانية، و المستشار التربوي و الأخصائي الاجتماعي و مؤسسات الضبط الاجتماعي و الجماعات الاجتماعية بكل أصنافها، علّ و عسى أن يتمكنوا مجتمعين من التخفيف الحيني لفضاعة الظاهرة لأن الظاهرة.

الحلول و المقترحات:

اعتمادا على ذلك يمكن اقتراح بعض التوصيات في إطار عمراني و اجتماعي مشترك نوجزها فيما يلي:

- * اعتبار الطفل العمود الفقري في تخطيط المدن و في حسابات التنمية المستدامة، حيث لا يمكن الإعداد و التخطيط للتنمية من دون الأخذ في الاعتبار توقعات حقه في السكن و العمل و الترفيه و الثقافة.
- * اعتبار الطفل الحلقة الأقوى في العمران من خلال التركيز على توفير جودة عالية في البنى التحتية و التجهيزات و تنمية الأفكار و جودة الحياة في إطار تعزيز جهود تحقيق الجودة الشاملة لبيئة حضرية مستدامة على اعتبار أن هذا العنصر أحد أهم المؤسسات الفاعلة و المنتجة للمواطن الصالح ثقافيا و حضاريا و اجتماعيا، حاضرا و مستقبلاً.

- * خلق و ابتكار فرص مكانية وزمانية للالتقاء بين أفراد المجتمع من خلال التوسع في إنشاء المساجد والمصليات وسط العمارات، إنشاء مراكز اجتماعية في الأحياء، إنشاء الحدائق العامة وسط الأحياء و المساهمة في احتواء الأطفال بجعلهم جزءا من حياة الحي بدلاً من استخدام حضر التجول و الحجز كوسيلة للحماية.
- * تطوير ضوابط التخطيط العمراني في المدن لتحقيق الحد الأدنى من حق الطفل في اللعب و الخروج إلى البيئة العمرانية المحيطة، لينمو نمواً متوازناً بتوفير الحد الأدنى من ملاعب الأطفال في الفراغ السكني المركزي و الحد الأدنى من الأرصفة للمشاة داخل الحي لتتنقل الطفل بأمن و أمان بالموازاة مع تطوير ضوابط بناء الشقق السكنية كي لا تكون سجوناً للأطفال، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الأسرة الجزائرية و نسبة إشغال الغرفة و فق المعايير الدولية.

- * تشجيع إنشاء مجالس الأطفال و تعليمهم حرية الرأي و المشاركة و عدم الخوف من التعبير عن جميع مشاكلهم قاعدته الأساسية ممثلة بالأطفال بمختلف انتماءاتهم الاجتماعية، العلمية و الثقافية.

ولعل معايتنا الميدانية تبين من خلال الصور اللاحقة بعض المظاهر السلبية على صحة الطفل ونموه في المدينة حالة الدراسة.



الصورة رقم (5) : ملعب كرة القدم لأطفال المدينة الجديدة.

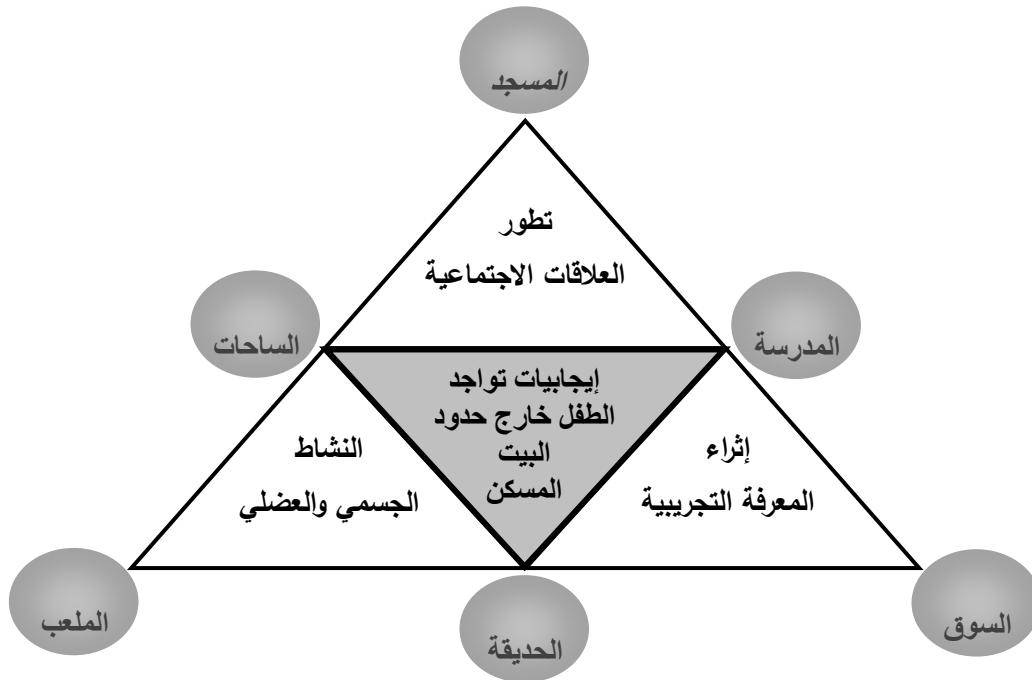


الصورة رقم (1) : غياب التهيئة بساحات لعب الأطفال.

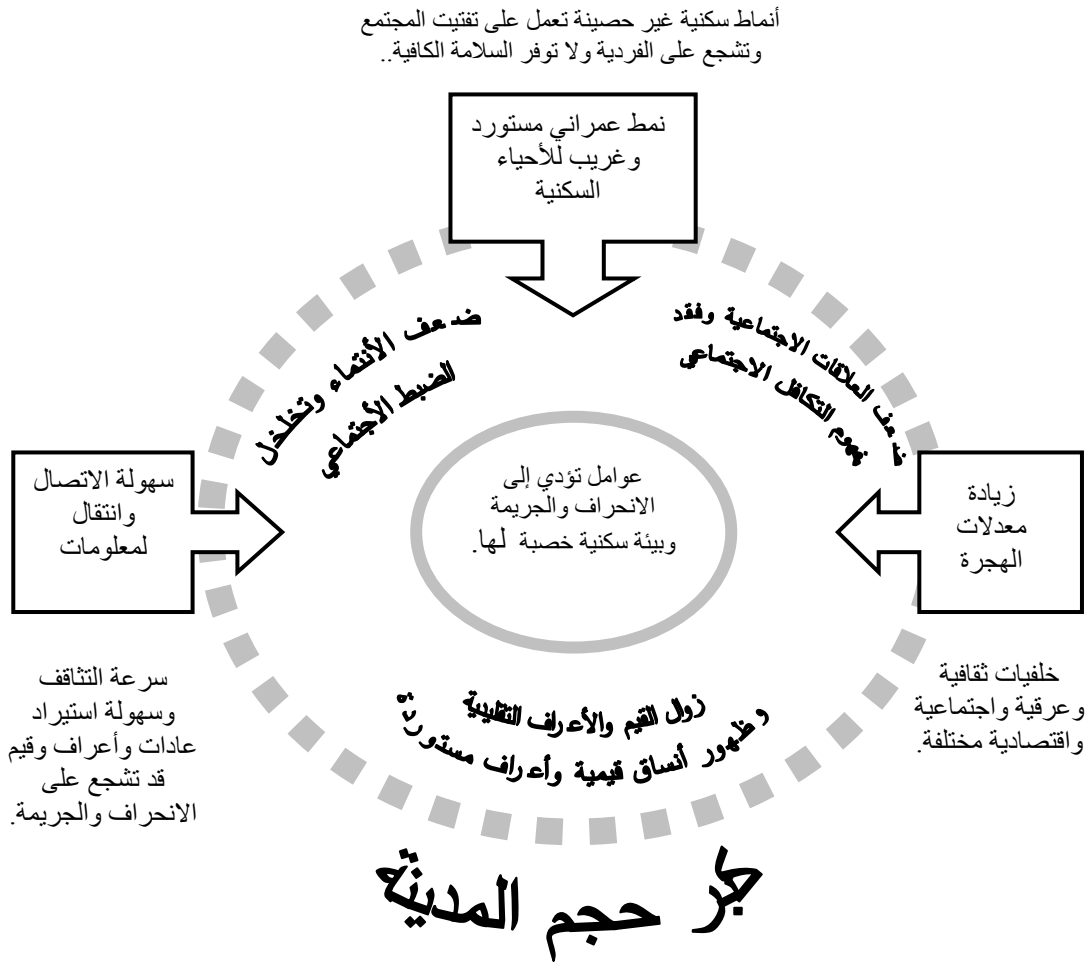


الصورتان رقم (3، 4) : تلوث بساحات لعب الأطفال لأماكن تنتشر فيها القمامة مما يهدد صحتهم.
المصدر : معاينة ميدانية للباحثة ، 2014.

يشير باهمام (2011) كما أسلفنا الى أن الطفل يسبح في بيئة مدينية وسكنية يجب أن تحظى بالاهتمام البالغ ليحقق المجتمع اهدافه التي سطرها من خلاله والتي تتمثل في نمو المتزن من جوانبه المتعدد. (الشكلان 1، 2)



شكل رقم (1): إيجابيات تمكين الطفل من التواجد مع أقرانه في الحي وخارج جدران الوحدة السكنية.
المصدر: باهمام علي بن سالم عمر (2011)، تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال.



شكل رقم (2) العوامل المؤدية إلى ضعف مستوى الأمن في العديد من الأحياء السكنية في المدن العربية المعاصرة المصدر: باهمام علي بن سالم بن عمر (2011)، تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال.

قائمة المراجع

- * المادة 1 في ميثاق اليونسيف الطفل: كل كائن بشري لم يتجاوز 18 سنة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه.
- [1]-أحمد إبراهيم أحمد (2007)، تطبيق الجودة و الاعتماد في المدارس، دار الفكر العربي، القاهرة.
- [2]-إيلينا قيرا (2012)، المواطنة لا تعرف عمراً، مشاركة الأطفال في الحوكمة و موازنة المجتمع المحلي في بارا منسا البرازيل.
- [3]-باهمام علي بن سالم بن عمر (2011)، تحسين بيئة الأحياء السكنية لسلامة الأطفال، بحث منشور على موقع الموسوعة الجغرافية، نافذة الجغرافيين العرب، الموقع الإلكتروني: www.geography.com
- [4]-بغريش ياسمينه (2010)، التجهيزات الاجتماعية عنوانا للتحضر و ضرورة للاستقرار - قسنطينة نموذجاً، مجلة الجامعة الخليجية المجلد 2 العدد 3 قسم التربية، البحرين.
- [5]-بودريال محمد (2007)، أهمية استخدام تكنولوجيا الإعلام في العملية التعليمية، المجلة الجزائرية للدراسات السوسولوجية العدد 2 و 3 شهر جوان، جامعة جيجل، الجزائر.
- [6]-بن ميسي أحسن (2004) مدينة عين الباي بين البعد الوطني و الإمكانيات المحلية، مجلة التهيئة العمرانية العدد 2، جامعة قسنطينة.
- [7]-حافظ درية السيد، (2008)، السياسات الاجتماعية و متغيرات المجتمع المعاصر، دار المعرفة الجامعية

للطباعة، النشر و التوزيع.

[8]-دليمي عبد الحميد، 2001، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة.

[9]-دليمي عبد الحميد، (2003)، الإنسان و العمران، مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 3، جامعة قسنطينة

[10]-دليمي عبد الحميد، (2005)، الطفل و العمران مجلة الباحث الاجتماعي، العدد 7 مارس، جامعة قسنطينة.

[11]-السكيت بن خالد سكيت (2003)، دور الحي السكني في بناء المجتمع بجميع فئاته، تفعيل روح المشاركة و الانتماء للأطفال، مجلة:

Architectural & Planning Journal, Volume 15, Issue 1, January 2003: 33 -50

[12]-السندي حسن بن خالد حسن 2008، عناية الشريعة الإسلامية بحقوق الأطفال، مجلة جامعة أم القرى العدد 44. مصر.

[13]-شوكت محمد، (2013)، و مازالت إستراتيجية مدن الأشباح مستمرة، مقال منشور في مدونة المبادرة المصرية للحقوق الشخصية الموقع الإلكتروني: www.eipr.org

[14]-طيارة رجاء مكي 1995، مقارنة نفس-اجتماعية للمجال السكني، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت لبنان.

[15]-عبد المعطي عبد الباسط، (2003)، تمكين الأسرة العربية:فاعل تنموي، دراسات في علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الاجتماعية- القاهرة، الطبعة الأولى

[16]-عبد صفاء محمود عيسى، (2008)، أسس تصميم مناطق ألعاب لاستيعاب جميع الأطفال، مجلة تقنية البناء، العدد 14 مارس.

[17]-ارتفاع نسبة التسرب المدرسي بـ5 من المائة في 2012 مقال منشور بجريدة النهار، يومية وطنية بالعدد الصادر يوم 2012/04/17 رابط الموضوع.

http://www.ennaharonline.com/ar/algeria_news/109465-

[18]-فؤاد البهي السيد، سعد عبد الرحمن(1999): علم النفس الاجتماعي ، رؤية معاصرة ، القاهرة ، دار الفكر العربي.

[19]- قطان سميرة محمود و خليفة خالد هند (2003)، آثار التغير المادي في البيئة المنزلية و المجتمع المحلي، مجلة الطفولة و التنمية، العدد 11، الموقع الإلكتروني:

hind@nesma.net.sa kattansm@hotmail.com

[20]-ليلة على(2003)، الثقافة العربية و الشباب، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

[21]-لعروق الهادي(2004) المدينة الجديدة عين الباي في ممارسات و تصورات السكان، مجلة التهيئة العمرانية، قسنطينة العدد 2.

[22]-لونيس عبد الكريم (2013) المدينتين الجديدتين علي منجلي و ماسينيسا بقسنطينة، تقرير منشور بجريدة الجزائر نيوز 21 ديسمبر.

[23]-مقبل فهمي توفيق محمد، العمل الاجتماعي، الوقاية و العلاج في مؤسسات الرعاية: الخاصة في المجتمع العربي الموقع الإلكتروني: <http://www.software602.com/>

[24]-معن خليل عمر 2006، معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان- الأردن.

[25]-نورية بنغبريط رمعون 2008، الطفل، المدرسة و الشارع فضاء للعب : حالة الجزائر، مجلة إنسانيات، العدد 41، عنوان الموقع الإلكتروني: <http://2276insaniyat.revues.org>

[25]-اليونيسيف، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، الموقع الإلكتروني: www.unicef.org